

ان لها جر و فاء وكلام ذهنية اذ تسليم قيام العبارات بالذهن
يقضي بقيام ما تركت منه به والمراد بتصحیحها ترتيبها في الذهن
على وجه لو ظهر في اللفظ لا فاد و رابت لبعض الفضلاء توجيهها
لقوله واخراجها الى حيث قال والمراد باخراجها من محالها استعمالها
من الخيلة الى المحافظة ومن المحافظة الى العقل اذا الامر المشعور به
اذا تعجل يقال له خارجي بمعنى انه خارج عن المشاعر الباطنة كالقوله
الى القوى المدركة كانه السيد على نظيره في حاشية شرح التسمية
انتهى **قوله** ويجوز عطف على قوله حقيقة عطف جملة فعلية
على سمية اي ان اريد بالفائدة المعاني وحينئذ يكون في الكلام
مجازان مجاز في النسبة حيث اسند الفائدة التي اريد بها المعاني
الى اسم الاشارة المراد منه العبارات الذهنية من اسناد المدلول
للدال ومجاز في الطرف من حيث اطلاق اسم الاشارة على غير
من اسناد الدال المحسوس المشاهد وهو العبارات الذهنية كما سلف وحينئذ
فكان عليه ان يختار في المشاركة هذه ما اختار غيره من انه
المعاني لا العبارات ليكون المجاز في الطرف فقط اللهم الا ان يقال
تبه بذلك على ان الفائدة تحمل على العبارات حقيقة لغو وعرفا
كما صرح به انتهى محشي مع ايضاح فان قلنا **قوله** على هذا في الكلام
ثلاث مجازات لاثبات لان اطلاق الفائدة على المعاني المحسوسة
من اطلاق الكلي على بعض جزئياته وقد صرح الشارع قبيل المقدم
بان ذلك مجاز **قوله** ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار
تحقق الماهية فيه وان كان اطلاق لفظ الكلي عليه باعتبار صفة

وتشخصه مجازا و عليه يحمل كلام الشارع فيما سياتي و الى هذا التفصيل
ذهب السعد ومن تبعه ونقل العيني عن الكمال بن الهمام ان اطلاق
الكلي على الجزئي حقيقة مطلقا وان هذا التفصيل غلط تشابهت
ان الدم من له في تعريف الحقيقة بقولهم اللفظ المستعمل فيما وضع له
صلا و وضع انتهى اي وليس كذلك بل هي اللفظ التعليل ولا شك ان الكلي
انما وضع للاجل ان يستعمل في جزئي قال الكمال وهذا مذهب المتقدمين
لا يعرفون خلافاه **قوله** ان يكون اي المراد بالاسناد فيصير
المعنى ويجوز ان يكون الاسناد مجازا في الاسناد ولا يحصل له و
يجاز بان الاسناد خبر علم فكأنه قال ويجوز ان يكون الجزئي
مسمى بهذا الاسم وهو المجاز في الاسناد **قوله** مجازا في الاسناد و
يسمى مجازا عقليا ومجازا حكما واسنادا مجازا فان قلنا **قوله**
المجاز عند صاحب التخصيص خاص باسناد الفعل او بعناه الى ملاه
له غير ما هو له واسناد اسم الاشارة ههنا ليس فعلا ولا في معنى
الفعل بل علم جنس كما تقدم **قوله** هو في معنى الفعل بالنظر الى
لانه اسم فاعل في الاصل **قوله** باعتبار الخ وذلك لان من وقف عليها
اذا استحضرها واحفظها ترتب له على ذلك فرع ومصلحة هي الوقوف على
المعاني التي تضمنتها **قوله** احوال اي من فائدة لا بها علم جنس هي
معرفة الجزئ بعد المعارف احوال او من اسم الاشارة بناء على صحة الخ
من المتبدل او من الضمير في فائدة بالذلل لاصها كان جعلها صفة لها
بالنظر الى اصلها والا فمعرفة لا تتحمل خبرا والجزئ انما يكون
صفات بعد التكرات **قوله** والمراد بالجواب جامعها يقال ان المقدم
والعلم انما يكون معرفة فيكون

والمراد بالاسناد في هذا المقام
هو العلم بالذات والصفات
والمعاني المحسوسة
من اطلاق الكلي على بعض جزئياته
وقد صرح الشارع قبيل المقدم
بان ذلك مجاز **قوله** ذلك غير متعين
لجواز كونه حقيقة باعتبار
تحقق الماهية فيه وان كان اطلاق لفظ
الكلي عليه باعتبار صفة